

منتدى مجالات – بروكسل للمجتمع المدني المذكرة المفاهيمية والتوصيات المناخ والعدالة الاجتماعية

يمثل التغير المناخي تحدياً كبيراً في منطقة البحر المتوسط إذ تشهد معظم دول جنوب البحر المتوسط ارتفاعاً في درجات الحرارة وزيادة في ندرة المياه وتزايداً في معدلات التصحر. وأصبحت الأوضاع الجوية القاسية أكثر تواتراً. فهي تؤثر على نوعية الحياة والقطاعات الرئيسية للاقتصاد، مما يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي وتفاقم التوترات الاجتماعية والجيوسياسية. لذلك، تُعدّ تدابير التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره ضروريةً لتعزيز النمو وظروف المعيشة المستدامة وفي نهاية المطاف، تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.

في ورشة العمل، وافق المشاركون من منظمات المجتمع المدني العاملة في الجوار الأوروبي الجنوبي على أنه من أجل التغلب على عدم المساواة والصراع الاجتماعي، من الضروري ربط المناخ بالعدالة الاجتماعية. تُعدّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس، والاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي التزامات دولية ينبغي أن توفر إطاراً لسياسات العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي والتمويل لتحقيق العدالة المناخية والاجتماعية في الجوار الجنوبي. ولكن تحقيق تلك الأهداف معرض للخطر بسبب المصالح المتنافسة أحياناً لمختلف مؤسسات الاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة العاملة في المنطقة، والتركيز المفرط على إشراك القطاع الخاص والأمن والهجرة. ولا يتم متابعة العمل على اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة بشكل دائم.

تهدف نقاط المناقشة الرئيسية خلال دورة الأنشطة لعام 2019 إلى تحديد نهج سياسي يعتمد على المجتمع المدني في ما يخص:

1. المساعدة والتغير المناخي
2. الاستثمار والتغير المناخي
3. مشاركة المجتمع المدني
4. العلاقة بين المناخ والعدالة الاجتماعية
5. الإطار القانوني

تُعتبر هذه المذكرة المفاهيمية نتيجة للمناقشات التي دارت خلال ورشة العمل المواضيعية حول المناخ والعدالة الاجتماعية المنعقدة في الدار البيضاء (المغرب) في نيسان/أبريل 2019، والخلاصات الناتجة عن المؤتمر الإقليمي لسياسات الجوار الجنوبي الذي عُقد في تونس في أيلول/سبتمبر 2019. وبعد ذلك، بهدف تحسين التوصيات الناتجة عن دورة الأنشطة لمشروع "مجالات"، تم تعيين خبير مستقل نشط في قطاع المجتمع المدني في دول الجوار الجنوبي. وتمثل الهدف الرئيسي من العمل الذي قام به الخبير في تحديد التوصيات بشكل أفضل وتطويرها باستخدام أحكام وسياسات محددة وأدوات الاتحاد الأوروبي وآلياته وإجراءاته لجعل التوصيات قابلة للتنفيذ لتحديد مؤسسة الاتحاد الأوروبي المستهدفة، وبالتالي، وضع توصيات من وجهة نظر سياسات الاتحاد الأوروبي في المجال المواضيعي المحدد الذي تمت مناقشته (باستثناء نقطتي المناقشة الأخيرتين).

لم يتم تغيير محتوى التقرير والتوصيات ورسالتها السياسية. وسيتم التحقق من صحة النقاط الإضافية في المناقشات مع المشاركين خلال منتدى بروكسل للمجتمع المدني.



نقاط المناقشة

1. المساعدة والتغير المناخي

في خلال ورشة العمل، سلط المشاركون الضوء على أهمية تحويل المساعدة الإنمائية الرسمية نحو التغير المناخي. ولكن نظراً لأن التغير المناخي يمثل تحدياً جديداً وإضافياً للتنمية (بالإضافة إلى التعليم والصحة وعدم المساواة)، ينبغي أن يكون تمويل المناخ لدعم البلدان بهدف تقديم مساهماتها المقررة المحددة وطنياً جديداً وإضافياً بالنسبة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. ولدى الاتحاد الأوروبي التزام طويل الأمد بتخصيص نسبة 0.7% من دخله القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية. ويتم توجيه تمويل المناخ والمساعدة الإنمائية الرسمية حالياً من خلال أداة الجوار الأوروبية في فترة ميزانية الاتحاد الأوروبي الحالية (2014 – 2020).

بالنسبة إلى فترة ميزانية الاتحاد الأوروبي القادمة 2021 – 2027، سيتم تفعيل التمويل من خلال أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (المفاوضات الجارية حالياً). وفي حين تم رفع نسبة الهدف المناخي المقترح إلى 25%، فإن الأداة الجديدة تركز بشكل كبير على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والهجرة. وثمة حاجة إلى تعزيز العمل المناخي والبيئي، إلى جانب الأولويات الاجتماعية الأخرى وتعزيز التركيز على التأثير على النوع الاجتماعي في العمل المناخي. ويُعدّ الحفاظ على التمويل القائم على المنح أمراً مهماً بشكل خاص لمشاريع التكيف والوصول إلى الطاقة، والتي تعتمد على دعم عام ثابت.

توصية للمفوضية الأوروبية (المديرية العامة للأعمال المتصلة بالمناخ، والمديرية العامة للأعمال المتصلة بالتعاون الدولي والتنمية، ومديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسّع)، والبرلمان الأوروبي (لجان الشؤون الخارجية والتنمية)، والمجلس الأوروبي (مجموعة العمل المعنية بالتعاون الإنمائي)

بالنسبة إلى ميزانية الاتحاد الأوروبي القادمة 2021 – 2027 وأداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي المستقبلية، ينبغي على صانعي القرار:

- توفير تمويل للبند السادس (إجراء خارجي) لا يقل عن نسبة 10% من إجمالي الميزانية
- إدراج هدف الإنفاق على المناخ والبيئة بنسبة 50% بالنسبة إلى أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي
- إدراج المساواة بين الجنسين كأحد أهداف نسبة 85% من البرامج
- تخصيص 20% من المساعدة الإنمائية الرسمية للتنمية البشرية والاندماج الاجتماعي
- حذف هدف الإنفاق على الهجرة (10% في اقتراح اللجنة – نسبة لا أساس لها في المعاهدة أو الاتفاق الدولي)
- تخصيص حصة أكبر من التمويل للبرامج المواضيعية المستهدفة

توصية للمفوضية الأوروبية (مديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسّع)، والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ووفود الاتحاد الأوروبي

بالنسبة إلى برمجة العمل المناخي والبيئي في أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي، التي تبدأ رسمياً في العام 2020، تصمم المفوضية وثائق البرمجة، وتنسق الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية الرؤية الاستراتيجية، وتنظّم وفود الاتحاد الأوروبي المشاورات بين الدول. ينبغي أن تنعكس الأهداف المحددة كافة في أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (أي المناخ والتنمية البشرية، إلخ) على النحو الواجب في البرمجة على المستوى القطري والإقليمي. وتحتاج البرمجة إلى دعم المساهمات المقررة وطنياً، وخطط التنمية المستدامة، وخطط التكيف الوطنية التابعة للبلدان.

توصية للدول الأعضاء في المفوضية الأوروبية (المديرية العامة للأعمال المتصلة بالمناخ، ومديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع، والمديرية العامة للأعمال المتصلة بالتعاون الدولي والتنمية)

يتعين على المفوضية الأوروبية تحسين تتبع حجم التمويل المناخي وتأثيره، والحدّ من آثار التغير المناخي والتكيف معها. وكنقطة انطلاق، ينبغي أن تضع خطة عمل لمراجعة السمات الداعمة لأهداف اتفاقيات ريو والمشاركة في تطوير آليات أكثر دقة لتمويل المناخ من خلال لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وينبغي على الاتحاد الأوروبي اتخاذ موقف قوي في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) لتوسيع نطاق أهداف تمويل المناخ في المستقبل، بما في ذلك هدف التمويل القائم على المنح والتكيف. ولا بد على الاتحاد الأوروبي اعتماد تعريف "جديد وإضافي" لتمويل المناخ على أن يكون أكثر من 0.7% من التزامات الدخل القومي الإجمالي.

2. الاستثمار والتغير المناخي

بفضل التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي عبر الكثير من الجهات الفاعلة في المنطقة ذات الأولويات المختلفة، فإن قدرة الاتحاد الأوروبي على تحقيق الاتساق في السياسة العامة محدودة. علاوةً على ذلك، فإن التركيز المتزايد على القطاع الخاص في السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي لا يتماشى دائماً مع المناخ والعدالة الاجتماعية. وإلى جانب زيادة التمويل المناخي، ينبغي أن يكون التمويل والاستثمار يخدمون الوضع المناخي ولا يساهمون في تدهوره وينبغي توجيه الدعم نحو عملية انتقال عادلة اجتماعياً¹.

التمويل المختلط: ثمة اتجاه متزايد في التعاون الإنمائي للاتحاد الأوروبي نحو مزج المساعدات الإنمائية الرسمية مع التمويل الخاص. في حين أن ذلك قد يكمل جهود التمويل العام من أجل تحقيق فوائد بيئية عالمية وأهداف مناخية وخدمات تطوير أساسية، إلا أن أهداف السياسة هذه ليست هي الأولوية الكبرى للمشاريع والبرامج المدعومة من خلال التمويل المختلط والخاص. ولا يضمن التمويل المختلط مستويات الشفافية والمساءلة نفسها التي يوفرها التمويل العام والدعم القائم على المنح. وما من أدلة قوية عن الآثار المترتبة على نوع الاستثمارات التي تستخدم المزج، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالعناصر الإضافية المالية والإنمائية والقيمة المضافة، وكذلك سوء الرصد والتقييم لمرافق المزج الحالية، بما في ذلك مرفق الاستثمار في الجوار.

بنوك التنمية متعددة الأطراف: قدّم بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) كميات هائلة من التمويل للوقود الأحفوري في البلدان النامية خلال العقد الماضي (على سبيل المثال، قدّم بنك الاستثمار الأوروبي 2250 مليون دولار لتوليد الوقود الأحفوري في الفترة من 2010 إلى 2016). وفي حين أن بنك الاستثمار الأوروبي قد أعلن مؤخراً عن سياسة جديدة لإقراض الطاقة تستبعد كل التمويل للوقود الأحفوري تقريباً من العام 2021، يواصل الكثير من المؤسسات المالية الأخرى العاملة في المنطقة تمويل مشاريع الوقود الأحفوري (بما في ذلك البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير الذي يعمل في مصر والأردن ولبنان وفلسطين والمغرب وتونس). ومع التركيز بشكل رئيسي على تطوير القطاع الخاص والمنافسة والنمو الاقتصادي، فقد تعرّض لانتقادات كثيرة لأنه ترك الحقوق الاجتماعية والبيئية والإنسانية على الهامش في الجوار الجنوبي. وجدّد البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير استراتيجيته لقطاع الطاقة في العام 2018، لكنه شمل الغاز باعتباره أحد الركائز الأساسية لعملية الانتقال، وسمح بتمويل الفحم بشكل غير مباشرة من خلال الإقراض المؤسسي للشركات.

مسألة الشركات: لأصحاب المصلحة في قطاع الأعمال أهمية كبرى في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبإستطاعة الكثير من الشركات والمستثمرين الأوروبيين إحداث فرق في منطقة الجوار الجنوبي. ولكن في الماضي، كان وضع السياسات المتعلقة بمسألة الشركات متساهلاً في

¹<http://www.caneurope.org/docman/climate-finance-development/3373-assessment-eu-budget-climate-mainstreaming-can-europe-august-2018/file>



الغالب. ولا تزال ثمة حاجة إلى تطبيق بعض أشكال الحوافز الملموسة بخلاف القانون غير الملزم من أجل زيادة المصدقية في الشركات الأوروبية العاملة في المنطقة وكذلك في الاتحاد الأوروبي نفسه.

توصية للمفوضية الأوروبية (المديرية العامة للأعمال المتصلة بالمناخ، والمديرية العامة للأعمال المتصلة بالتعاون الدولي والتنمية، ومديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع)، والبرلمان الأوروبي (لجان الشؤون الخارجية والتنمية)، والمجلس الأوروبي (مجموعة العمل المعنية بالتعاون الإنمائي)

ينبغي أن تنعكس أولويات المناخ وأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الأحكام المتعلقة بتشجيع التمويل للجهات الفاعلة المحلية، بشكل صارم في إدارة مرافق المزج، والصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة (EFSD+) وضمان الإجراءات الخارجية، وكافة المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات المالية الإنمائية والمصارف الإنمائية متعددة الأطراف إلى جانب الضمانات الاجتماعية بما يتماشى مع المعايير الدولية. ينبغي إدراج نوافذ استثمار محددة في الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة (EFSD+) لمشاريع الطاقة المستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

ينبغي ضمان إجراء تمديد للتدقيق البيئي وتقييم التأثيرات لتغطية التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، كما ينبغي إجراء تحديث في المعيار الموحد للتخطيط/البرمجة والإبلاغ عن الأموال الخارجية والأدوات المالية للاتحاد الأوروبي. ينبغي للبرامج الإقليمية، وحسب الاقتضاء، المواضيعية أن تتبنى أهداف الجهاد المناخي على المدى الطويل.

توصيات للمكاتب القطرية لبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمفوضية الأوروبية (مديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع والمديرية العامة للأعمال المتصلة بالمناخ)، والدول الأعضاء، ومحافظي بنك الاستثمار الأوروبي

ينبغي على المصارف الإنمائية متعددة الأطراف/المؤسسات المالية الإنمائية أن تتخلص تدريجياً من أي تمويل للأنشطة الضارة بالمناخ. وعلى ممثلي الاتحاد الأوروبي العمل على التأثير على البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ومؤسسات التمويل التي تتعاون في المنطقة من خلال منصة الاستثمار للتخلص التدريجي من تمويل الوقود الأحفوري.

ينبغي على بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير اتخاذ المزيد من الخطوات لضمان دعم نسبة متزايدة من محافظتهما للعمل المناخي والتكيف مع حماية الموارد، إلى جانب اعتماد أحكام للمبادرات المجتمعية وحقوق الأرض. ويحتاج كلاهما إلى تطوير استراتيجيات استثمار متوافقة مع تحقيق هدف 1.5 درجة مئوية. وينبغي على المصارف زيادة التمويل المشترك لصناديق المناخ التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

توصية للبرلمان الأوروبي (اللجنة المعنية بالتجارة الدولية، ولجنة الحريات المدنية والعدالة والشؤون الداخلية، واللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالتنمية)، والمفوضية الأوروبية (المديرية العامة للتجارة، والمديرية العامة للسوق الداخلية والصناعة وزيادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع)، والدول الأعضاء

ثمة حاجة إلى آلية العناية الواجبة المؤسسية على مستوى الاتحاد الأوروبي لضمان وفاء الشركات بمسؤولياتها والعناية الواجبة بحقوق الإنسان وحقوق العمل والحقوق البيئية والمواءمة مع اتفاق باريس. وينبغي على الاتحاد الأوروبي أيضاً دعم تطوير معاهدة ملزمة للأمم المتحدة بشأن الشركات عبر الوطنية وحقوق الإنسان.

توصيات لوفود الاتحاد الأوروبي ومكاتب بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمفوضية الأوروبية (مديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع والمديرية العامة للأعمال المتصلة بالمناخ)، والدول الأعضاء، ومجلس بنك الاستثمار الأوروبي

في المناطق الغنية بالوقود الأحفوري، يمكن للتمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي دعم الانتقال العادل من خلال دعم الجهود لتطوير خطط الانتقال إلى تنمية منخفضة الكربون، ويمكن لبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير تكريس حصة أعلى من التمويل للانتقال العادل،



وينبغي على بنك الاستثمار الأوروبي إظهار قدرة أعلى على تحمّل المخاطر المتعلقة بالمشاريع المناخية.

توصية للمفوضية الأوروبية (المديرية العامة للشؤون الاقتصادية والمالية)، والمجلس (مجموعة عمل لجنة السياسات الاقتصادية)، والبرلمان (لجنة الميزانيات)

تتضمن خطة عمل التمويل المستدام للمفوضية الأوروبية تصنيف خيارات التمويل "الأخضر" بهدف تحفيز الاستثمار في المشاريع والشركات الخضراء. ينبغي تحسين التصنيف لاستبعاد الوقود الأحفوري بالكامل بما في ذلك الغاز من الملصقات "الخضراء"، وثمة حاجة إلى تحديد معايير استدامة أكثر صرامة.

3. مشاركة المجتمع المدني

تضطلع منظمات المجتمع المدني بأدوار متعددة في المجتمع، كدعاة ومبتكرين ومراقبين وشركاء في الحوار ومنفّذين للبرامج، وتسهم بنشاط في تحقيق التنمية المستدامة ومعالجة تغير المناخ. ويهدف التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة ومن أجل أن تكون التنمية مستدامة حقاً على المدى الطويل، فإن المساحة المدنية المتقلصة حالياً تشكل تهديداً ينبغي معالجته 2. ومن أجل الحفاظ على مشاركة المجتمع المدني والتزامه الفعالين، من الضروري أن تحصل منظمات المجتمع المدني على المعلومات والتشاور المنتظم بشأن المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي. وستكون الشفافية الكاملة حول الاجتماعات والقرارات المتعلقة بالبرامج الممولة من الاتحاد الأوروبي ضرورية للمساعدة في تقييم إمكانات المشاريع السابقة وتأثيراتها اللاحقة.

يشمل جزء أساسي من مشاركة وفود الاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني تطوير خرائط طريق منظمات المجتمع المدني. ينبغي أن تكون العدالة المناخية ومشاركة المجتمع المدني عنصراً رئيسياً في خرائط طريق منظمات المجتمع المدني التي وضعتها وفود الاتحاد الأوروبي. ولكن في الوقت الحالي، فإن التركيز على المناخ محدود للغاية. يهدف تنفيذ خارطة الطريق، يُعد التشاور المستمر والحوار مع المجتمع المدني أمراً ضرورياً. إن الحق في المشاركة العامة والوصول إلى المعلومات والعدالة منصوص عليه في اتفاقية آرهوس 3، وهي وثيقة أساسية لتعزيز دور المجتمع المدني في صنع القرارات البيئية. وتم التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها من قبل الاتحاد الأوروبي وكافة الدول الأعضاء فيه. تنطبق الاتفاقية على وفود الاتحاد الأوروبي في الجوار الجنوبي وينبغي أن تلتزم بها أيضاً.

توصية للمفوضية الأوروبية (المديرية العامة للأعمال المتصلة بالمناخ، والمديرية العامة للأعمال المتصلة بالتعاون الدولي والتنمية، ومديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع)، والبرلمان الأوروبي (لجان الشؤون الخارجية والتنمية)، والمجلس الأوروبي (مجموعة العمل المعنية بالتعاون الإنمائي)

بالنسبة إلى أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي وهيكل الاستثمار الخارجي المستقبلي، ينبغي على صانعي القرار ضمان توفير الدعم للمجتمع المدني في جميع الصكوك (المواضيعية والجغرافية). ولا بد من توفير المزيد من الفرص لمنظمات المجتمع المدني/أصحاب المصلحة المحليين للوصول إلى الأموال وإنشاء محفظة مخصصة للمجتمع المدني في إطار كل برنامج جغرافي لتحسين اندماج المجتمع المدني في العمل المناخي للبلدان. وينبغي على مديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع أيضاً تشجيع تدفقات التمويل الأخرى مثل Horizon Europe (الركن الثاني)، وتوفير دعم أكبر لمشاركة منظمات المجتمع المدني في المنطقة في تدفقات التمويل الأوروبية التي تدعم البحث في سياسات انتقال الطاقة والسياسات المناخية.

<https://actalliance.org/act-news/development-needs-civil-society-the-implications-of-civic-space-for-the-sustainable-development-goals/>²

<https://ec.europa.eu/environment/aarhus/index.htm>³



توصية للمفوضية الأوروبية (مديرية سياسة الحوار الأوروبية ومفاوضات التوسع)، والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ووفود الاتحاد الأوروبي، والفريق التوجيهي المشترك بين المؤسسات

في ما يخص برمجة أموال الاتحاد الأوروبي، ينبغي على وفود الاتحاد الأوروبي إجراء مشاورات منتظمة للوصول إلى مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من القواعد الشعبية، ومجموعات الشباب، والشبكات الإقليمية، بما في ذلك تلك التي لها صلات بالمدافعين عن العدالة المناخية من بداية عملية البرمجة؛ يجب أن تتضمن المشاورات إرشادات ومعلومات واضحة وأن تكون شفافة بشأن التوقعات والنتائج؛ يجب توفير معلومات منتظمة حول الفرص وسير العملية، بناءً على عملية موقع تتبع البرمجة المشتركة.

ينبغي أن يتوافق استعراض خارطة طريق منظمات المجتمع المدني بشكل أفضل مع الجهات الفاعلة والأولويات في منظمات المجتمع المدني المعنية بالمناخ والعدالة الاجتماعية، وأن يبني أوجه تآزر مع الاستراتيجيات القطرية لحقوق الإنسان، وخطة العمل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، و اتفاقية أرهوس في كل سياق وطني، مع التواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين. ولا بد أن يضطلع الفريق التوجيهي المشترك بين المؤسسات بدور في التواصل مع وفود الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز التنسيق (من خلال مجموعة وفود الاتحاد الأوروبي).

توصية للمفوضية الأوروبية (المديرية العامة للأعمال المتصلة بالمناخ، ومديرية سياسة الحوار الأوروبية ومفاوضات التوسع، والمديرية العامة للأعمال المتصلة بالتعاون الدولي والتنمية)

سيضمن تعزيز الحوارات بين القطاعين العام والخاص التنفيذ الفعال لإصلاح الاستثمار في المناخ. لا بد أن يعزز ميثاق المناخ المقترح بموجب الصفقة الخضراء الأوروبية المقترحة بعداً دولياً في هيكله لتسهيل لجنة أصحاب المصلحة المتعددين بما في ذلك المجتمع المدني من كل من الجوار الجنوبي والاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة العامة والخاصة الإقليمية في مجالات الطاقة والبيئة والمناخ لرصد التقدم المُحرز في المناخ والعدالة الاجتماعية في الإجراءات الخارجية والتمويل والاستثمار للاتحاد الأوروبي.

توصية للمفوضية الأوروبية (مديرية سياسة الحوار الأوروبية ومفاوضات التوسع)، والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ووفود الاتحاد الأوروبي، والفريق التوجيهي المشترك بين المؤسسات

ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يعمّق دعمه لمنظمات المجتمع المدني التي تركز على التحديات المناخية والبيئية على المستوى الإقليمي، على سبيل المثال، من خلال عقد منتدى للمجتمع المدني في الجوار الجنوبي حول هذا الموضوع. والعمل مع الشبكات الحالية (مثل شبكة العمل المناخي – الوطن العربي)، كما ينبغي على وفود الاتحاد الأوروبي دعم توجيهها نحو تمويل التدفقات وإنشاء منصة متخصصة للمجتمع المدني البيئي.

تم إعداد هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. يُذكر أن محتوياته هي مسؤولية مشروع "مجالات" ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

